



لبنان يعيد هيكله البنوك

11ص



صفاء رقصاني تدور في بيت الشغف الدمشقي

15ص



4 أعوام على الانقلاب: أردوغان يصادر الحريات

6ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الجمعة 2020/07/17

26 ذو القعدة 1441

السنة 43 العدد 11764

Friday 17/07/2020

43rd Year, Issue 11764

العرب

مصر تراكم المؤيدات تحسبا لجدل بشأن شرعية تدخلها في ليبيا

القاهرة - جاءت الزيارة التي قام بها شيوخ وزعماء القبائل الليبية إلى مصر، حيث التقوا الرئيس عبدالفتاح السيسي، لتراكم مؤيدات التدخل المصري لردع اطماع تركيا ومن خلفها الإسلاميون وحلفاؤهم (حكومة الوفاق) في السيطرة على سرت والحقول والموانئ النفطية. وتدعم زيارة القبائل مطلب البرلمان الليبي الذي سبق أن طالب، الإثنين، مصر بالتدخل للدفاع عن الأمن القومي للبلدين. وتتخسب القاهرة لإمكانية إشارة جدل بشأن شرعية الطلب الذي قدمه البرلمان باعتبار أن خطوة كهذه تحتاج إلى جلسة كاملة للنصاب وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه في ظل ما يشهده البرلمان من انقسامات. ويستمد البرلمان الليبي شرعيته الدولية من اتفاق الصخيرات مظه مثل حكومة الوفاق الواجهة المدنية لتتار الإسلام السياسي في ليبيا. وتعرّز الزيارة متانة العلاقة بين القاهرة والمكونات الرئيسية للبيبة: القبائل والجيش والبرلمان، وهي ثلاثة أجسام محورية في أي معادلة داخل ليبيا يساعدهم على تحقيق التفوق. كما أن ممثلي القبائل الذين تجمعوا في بنغازي، ووصلوا إلى القاهرة مساء الأربعاء، ينتسبون إلى جميع أنحاء ليبيا، في إشارة تفي انحياز مصر إلى الشرق فقط، وترد بشكل غير مباشر على اتهامات تركيا والإخوان. وأكدت بعض المصادر، لـ"العرب"، أن ثلاثية القبائل والجيش والبرلمان تمنح الموقف المصري متانة، وتبطل الدعاية التي زعمت أن تركيا تدخلت بعد استدعائها من قبل الحكومة الشرعية والمعترف بها دوليا، فإذا كانت أنقرة تدخلت بوزع من حكومة لا تحظى بشريعية سياسية واجتماعية وعسكرية داخلية، فلا قيمة لها. وضاعفت زيارة وفد القبائل في هذا التوقيت وجاهة الموقف السياسي المصري، من جهة مخاطبة المجتمع الدولي بهذه الآلية الجديدة التي تعمدت تركيا وحكومة الوفاق تجاهلها لأنها لا تجدان مكانا داخلها، وصدرتا وجوها مليشياوية ومتطرفة كبديل عن القبائل الرئيسية الفاعلة، والتي تلعب دورا مهما في ليبيا، ولم تنحز إلى حكومة الوفاق، وتبني موقفا سلبيا من أنقرة، وتعتقد أنها تعيد مشاهد تاريخية بغضه ويجب طردها ومحاربتها. ويعيد وضع ورقة القبائل في الواجهة ترتيب الكثير من الأمور السياسية، لأن المجتمع الدولي لم يتفاعل معها بالقدر

حظر جماعة الإخوان رسائل أردنية للداخل والخارج

الأردن يسعى للخروج من أزمة مالية بالتقرب إلى دول عربية تحظر تنظيم الإخوان



طريق آخر مغلق أمام الإخوان

الداخلية، يخشى استغلال إيران وتركيا الوضع الإقليمي من أجل ضرب استقراره الداخلي عن طريق التحالف القائم بين "حماس"، التي تمثل جماعة الإخوان في الأراضي الفلسطينية، وجماعة الإخوان في الأردن. وقررت السلطات القضائية الأردنية حل جماعة الإخوان المسلمين التي تشكل مع زراعها السياسية، حزب جبهة العمل الإسلامي، المعارضة الرئيسية في البلاد، وذلك "لعدم قيامها بتصويب أوضاعها القانونية". وتعتبر السلطات الأردنية الجماعة غير قانونية لعدم حصولها على ترخيص جديد بموجب قانون للأحزاب والجمعيات أقر في 2014. وقال الناطق الرسمي باسم جماعة الإخوان المسلمين معاذ الخوالدة "هذا الحكم غير قطعي وقرينا القانوني مجتمع من أجل تقديم الدفوعات والأوراق القانونية من أجل الاستئناف". وبرز تياران إخوانيان في الأردن، واحد معارض والأخر قريب إلى الحكم، حاولت السلطات التمييز بينهما، لتسارع قطر وتركيا إلى التدخل في مسعى لراب الصوغ بين التيارين، مما يعني أن الإخوان يتعاملون مع "الأزمة" بطريقة قضية يمكن تسويتها وليست خطرا ماثلا على حضورهم في الأردن.

في صفوف الأردنيين من ذوي الأصول الفلسطينية. ورأت المصادر السياسية العربية أن أكثر ما تخشاه السلطات الأردنية هذه الأيام هو عودة جماعة الإخوان إلى التصحر مستفيدة من الأزمة المعيشية من جهة ومن الوضع الإقليمي من جهة أخرى، خصوصا في ظل تصاعد الدور التركي. ووصف مصدر أردني قرار محكمة التمييز، الذي يستند إلى حيثيات قانونية، بأنه رسالة واضحة إلى جماعة الإخوان يفيد مضمونها بأنها ليست فوق القانون، وذلك على الرغم من استفادتها طويلا من كونها التنظيم الحزبي الوحيد الذي يمتلك قواعد شعبية في الأردن. وكانت الأسرة الهاشمية المالكة تتعامل دائما مع الإخوان بحذر وتقريب وتتبعدهم عنهم بمواقف ومناسبات مختلفة، واعتبرت أنهم تيار سياسي فلسطيني في الأردن، لكن الإخوان تمكنوا من إحداث اختراقات حقيقية في المجتمع الأردني. وأشار المصدر إلى علاقات وثيقة تربط بين جماعة الإخوان الأردنية و"حماس" المدعومة من إيران وتركيا في الوقت ذاته. وأوضح في هذا المجال أن الأردن الذي يرفض أي تدخل في شؤونه

الاقتصادية، ولم يكن انحيازًا إلى تحالف منير للجلية. ووجدت عمان أن عود الدعم القطري لم تكن سوى مزايدة سياسية على عود دعم سعودية وإماراتية جديده كانت مخصصة للأردن. وتهددت قطر في يونيو 2018 بتوفير 10 آلاف فرصة عمل للأردنيين، مع استثمار 500 مليون دولار في مشاريع البنية التحتية والسياحة في المملكة. وتعهد أمير قطر الشيخ تميم بن حمد خلال زيارته الأخيرة إلى عمان بتوفير 10 آلاف فرصة عمل جديدة للأردنيين، كما وجه بدعم صندوق التقاعد العسكري الأردني بمبلغ ثلاثين مليون دولار. وإلى الآن لم تحقق تلك الوعود. وبات الشارع الأردني على ثقة بأن قطر تهدف بالدرجة الأولى إلى إرباك علاقة الأردن بمحيطه العربي، وخاصة بدول الخليج وعلى رأسها السعودية، التي تستمر في دعم عمان بعيدا عن الاستثمار الإعلامي الذي تقوم به الدوحة. من جهة ثانية، اعتبرت مصادر سياسية عربية أن قرار محكمة التمييز الأردنية والقاضي بحظر جماعة الإخوان المسلمين يشير إلى مدى الحذر في عمان حيال الجماعة. ومعروف أن للجماعة جذورها العميقة في المملكة وامتدادات

عمان - حمل قرار حل جماعة الإخوان المسلمين في الأردن رسائل واضحة إلى الجماعة داخل الأردن يفيد مضمونها بأن لا أحد فوق القانون، كما وجه رسالة إقليمية واضحة مفادها أن الأردن يبني علاقاته على حساب مصالحه، وأن مصطلحه الآن في صف السعودية والإمارات لكونه يبحث عن دعم عاجل لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي زادت تعقيدا بسبب مخلفات كورونا على قطاعات حيوية مثل السياحة. وأصدرت محكمة التمييز الأردنية، الأربعاء، قرارا حاسما يقضي باعتبار جماعة الإخوان المسلمين "منحلة حكما وفاقدة لشخصيتها القانونية لعدم قيامها بتصويب أوضاعها القانونية وفقا للقوانين الأردنية". وتقول السلطات الأردنية إنها لا تتدخل في شؤون القضاء، لكن البعد السياسي كان واضحا في القرار، وعكس رسالة مباشرة موجهة لدول المقاطعة بأن الأردن حسم أمره، بعد عدد من الرسائل التي فسرت بأنها إشارات متذبذبة للميل نحو محور قطر تركيا.

وراهنت الجماعة على أن وجود قنوات تواصل بين الأردن وقطر وتركيا قد يعفيها من خطوة قانونية كانت منتظرة منذ مدة. لكن مصادر أردنية تؤكد أن المملكة الهاشمية كانت دائما تفصل بين التعاملات الاقتصادية والتجارية وبين القرار السياسي، وأن التعاون الاقتصادي المحدود مع تركيا وقطر لا يمكن أن يجعل عمان جزءا من تحالف يثير الأزمات في المحيط الإقليمي ويسير نحو العزلة. وقالت المصادر إن المملكة الهاشمية كانت دائما أقرب إلى السعودية والإمارات في سياستها الخارجية ضمن محور الاعتدال العربي، وفي تعاملاتها الاقتصادية، وأنها حظيت ولا تزال تحظى بالدعم بمختلف أشكاله، وهذا ما يفسر قراره بخفض التمثيل الدبلوماسي مع قطر في أزمة 2017 في خطوة تؤكد دعمها لرباعي المقاطعة ضد سياسات الدوحة. وأضافت أن إعادة العلاقة مع الدوحة لاحقا كان هدفها من جانب الأردن تنويع الحلول الاقتصادية للخروج من أزمته

قرار محكمة التمييز الأردنية

- جماعة الإخوان المسلمين منحلة حكما
- الحكم بفقْدان الجماعة لشخصيتها القانونية



عبد الفتاح السيسي
قادرون على تغيير المشهد، ولدينا أقوى جيش في المنطقة

ودعا الرئيس المصري، في اللقاء الذي عقد بالقاهرة، الخميس، تحت شعار "مصر وليبيا.. شعب واحد.. مصير واحد"، كافة القبائل الليبية إلى مراجعة موقف أبنائها المرابطين في جبهات القتال، وحثهم على ترك القتال والاندماج داخل جيش وطني موحد. وأضاف السيسي أنه سيطلب موافقة البرلمان على دخول ليبيا، مؤكدا أن "مصر قادرة على تغيير المشهد العسكري، ولديها أقوى جيش في المنطقة وأفريقيا". وكان السيسي لوح في 20 يونيو الماضي بالتدخل في ليبيا وشدد على أن سرت - الجفرة خط أحمر، لافتا إلى أن أي تدخل عسكري مصري سيكون على رأسه شباب القبائل، وطالب بتجنيد عدد كبير منهم، والانضمام إلى الجيش الوطني لقتال المرتزقة والإرهابيين ومن يقفون خلفهم، في إشارة إلى متانة العلاقة بين القاهرة والقبائل.

الدور على الغنوشي بعد استقالة الفخفاخ من رئاسة الحكومة التونسية

مهلة عشرة أيام أمام الرئيس قيس سعيد لاختيار مرشح توافقي

نيابية مبكرة نهاية عام 2020، وهو ما قد يزيد في تعميق الأزمة السياسية في البلاد. ويقول استاذ القانون الدستوري سليم اللغمان إن الرئيس سعيد "يمكّن صلاحية حل" البرلمان بينما "ستخسر الكتل النيابية الكثير" إن تم إقرار انتخابات مبكرة.

يقودها الرئيس قيس سعيد بحثا عن مرشح توافقي لخلافة الفخفاخ من أجل نيل ثقة البرلمان. وليس بالأمر الهين تحديد توجه الرئيس التونسي لاختيار مرشحه، فقد عرّف في أكثر من مناسبة عن كرهه الشديد للمناورات السياسية "داخل الغرف السوداء"، كما أن له كامل الصلاحيات في أن يفرض شخصية ربما لا تفضيها الأحزاب. وفي حال فشل مرشح سعيد في كسب ثقة البرلمان بـ109 أصوات، ستعزز فرضية المرور إلى انتخابات

وحركة الشعب، وحركة تحيا تونس) الذين دعما عرضة سحب الثقة منه. ويات البرلمان يقدم نموذجا سينا عن الانتقال الديمقراطي في تونس بسبب العراك والتشاجر والخطاب العنيف في مداخلات النواب، وهو أمر يتكرر بشكل شبه يومي، ما دفع إلى مطالبات بحل البرلمان والموافقة على الانتخابات المبكرة على أمل أن يتغير موازين القوى الحالية بما يقطع مع حالة التشنج والصراعات السياسية الحادة. وانطلقت، الخميس، مفاوضات سياسية ماراتونية تمتد على عشرة أيام

وذكر رئيس الكتلة الديمقراطية (38 مقعدا) هشام العجيوني أن "إمضاءات لائحة سحب الثقة من رئيس البرلمان راشد الغنوشي بلغت 73 توقيعاً". وتتهم الأحزاب الموقعة على العريضة الغنوشي بارتكاب خروقات والفشل في إدارة الجلسات، وخاصة ما أسمته العريضة بتدخلاته في السياسة الخارجية للبلاد، وتوظيف الإدارة في خدمة أجنداته الحزبية. وجاءت لائحة سحب الثقة من رئيس الحكومة لتفقد الغنوشي أهم حلفائه في التحالف الحكومي (التيار الديمقراطي،

خلافة الفخفاخ على أمل تشكيل حكومة جديدة قبل نهاية الصيف. وقال رئيس كتلة الإصلاح حسونة الناصفي في مؤتمر صحفي "سنسعى لحشد أكثر ما يمكن من النواب من أجل التصويت على العريضة في الجلسة العامة".



هشام العجيوني
73 برلمانيا وافقوا على سحب الثقة من الغنوشي

تونس - لم تمض سوى ساعات على إعلان رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ استقالته حتى مرت كتل برلمانية إلى تقديم لائحة تضم 73 نائبا كشرط قانوني لسحب الثقة من رئيس البرلمان راشد الغنوشي، الذي بات على صفيح ساخن بسبب توتر علاقته بالرئيس قيس سعيد وأحزاب التحالف الحكومي، فضلا عن التوتر الحاصل في البرلمان بسبب سوء إدارته للجلسات. وبدأ الرئيس سعيد مشاورات لفترة لا تتجاوز عشرة أيام لاختيار مرشح يحوز دعم غالبية الكتل البرلمانية في